

# نظامنا المصرفي إلى أين؟

بقلم الأستاذ / سليمان ناصر

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP الذي تحول إلى بنك سنة 1997، فإن هذا القطاع يجمع حاليا حوالي 90% من المدخرات المالية الجزائرية، ويمنح حوالي 95% من التمويلات الممنوحة من الجهاز المصرفي الجزائري، (حسب ما ذكره الأستاذ / عبد الكريم نعاس في كتابه - le système bancaire algérien)، وبقية البنوك (بما فيها بنك الخليفة قبل أن ينهار) تجمع وتمول بالنسب الباقية.

وبالرغم من الأقدمية والدعم الذي تحظى به البنوك العمومية من طرف الدولة، إلا أن هذا لا يمنعنا من القول بأن بقية البنوك بما فيها الخبرات الأجنبية لا تمارس شيئا يُذكر في نظامنا المصرفي.

ومن جهة أخرى فإن البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر التي يمثلها فقط بنك البركة الجزائري بقروعه العشرة عبر الوطن، لم يصل إلى جمع ما مقداره 2% من المدخرات في السوق الجزائرية، وذلك إذا قارنا حجم الادخار الذي جمعه البنك الذي أعلنه ممثله في هذا المنتدى، مع حجم المدخرات التي جمعتها النظام المصرفي الجزائري الذي أعلنه ممثل جمعية البنوك كما أشرنا سابقا، وهذا يطرح تساؤلا كبيرا عن هذا الضعف، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن بنك البركة الجزائري هو البنك الإسلامي الوحيد في الجزائر، وأن الكثير من الشعب الجزائري يتحرج من وضع أمواله في البنوك التجارية الأخرى وأخذ الفوائد الربوية عنها، والغريب في الأمر أن ممثل بنك

نظم المجلس الإسلامي الأعلى يومي 25 و26 يناير الماضي ملتقى دوليا عن (الادخار المصرفي و التنمية في البلدان الإسلامية)، حضره أخصائيو مصرفيون و باحثون جامعيون و فقهاء شرعيون، وقد خاضوا في مواضيع عدة أهمها تنمية الإيداع المصرفي، وإشكالية الربا، وتقييم دور البنوك في التنمية الاقتصادية، مع إسقاط كل ذلك - ومن حين لآخر - على واقع النظام المصرفي في الجزائر.

على ذلك ما سبق قوله، بل إن السبب الرئيسي (في نظرنا) يعود إلى غياب ثقافة التسيير لدى مصادرها، وأهم شيء انعدام روح المبادرة والمغامرة لدى إدارات هذه البنوك، بالرغم من الاستقلالية التي منحتها الدولة لبنوكها العمومية، التي تحتل المساحة العظمى في نظامنا المصرفي.

لقد توجهت أغلب هذه الأموال المجموعة من الادخار إلى التمويل السهل، الذي يتميز بوفرة الربح وقلة المخاطرة كعمليات الاستيراد والتصدير، حتى أضحي عدد المستوردين في الجزائر يُعد بالآلاف، والحقيقة أن هاتين الكلمتين اللتين عرفت بهما هذه المهنة لا تدلّان على حقيقة مضمونها، والمفروض أن يُقال عندنا استيراد-استيراد import - import وليس استيراد-تصدير import-éxport.

ومن ناحية أخرى فإن هناك خللا في توزيع الموارد وتقديم التمويلات داخل النظام المصرفي الجزائري نفسه، حيث يبلغ عدد البنوك العاملة في الجزائر حاليا حوالي 30 بنكا بين القطاع العام والخاص والأجنبي أو المختلط بين هؤلاء، وبالرغم من أن القطاع العام يتمثل في ستة بنوك هي: BADR - BEA - CPA - BNA - BDL بالإضافة إلى

ومن بين الأرقام التي أوردها ممثل جمعية البنوك الجزائرية في مداخلة مبلغ 1100 مليار دينار جزائري، التي تمكنت البنوك الجزائرية من تعيينها كادخار محلي، وهو الرقم الذي أثار دهشة الحاضرين والمتابعين لأشغال المنتدى، وذلك لسبب واحد هو التساؤل أين استخدمت هذه الأموال الضخمة؟ وفي أي مجال تم توظيفها؟

إن مبلغا كهذا يعتبر كبيرا حقا، وقد تكون البنوك الجزائرية تعيش أزهى عصورها من حيث توفر السيولة، والذي ساعد على توافرها وفرة المداخيل النفطية التي بلغت سنة 2003 مبلغ 24 مليار دولار أمريكي وهو رقم لم تحققه الجزائر منذ الاستقلال.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بجدّة هو: بالرغم من وفرة الموارد المالية والبرامج التنموية الكبيرة التي سطرته الدولة لكل ولاية، ووضع القوانين الحفزة للاستثمار، وإنشاء وكالات تشغيل الشباب ومنحهم الامتيازات المتعلقة من تمويل إلى إعفاء ضريبي... الخ، فلماذا بقيت الآلة الإنتاجية الوطنية معطلة؟

إن السبب في هذا التعطل ليس ماليا بالدرجة الأولى كما يعتقد البعض، والدليل

البركة الجزائري طرح إشكالية فائض السيولة لدى البنك!!! طالبا من الخبراء الحاضرين اقتراحات لتصريفها، وهي الإشكالية التي تعاني منها معظم البنوك الإسلامية في العالم كما جاء في عنوان أحد البحوث المقدمة إلى الملتقى.

هذا من حيث حجم المدخرات وكيفية استغلالها، أما فيما يخص الوسائل والأساليب المتبعة في تعبئة الادخار في النظام المصرفي الجزائري، فليست هناك سياسة واضحة في هذا المجال، وأقل شيء في تسويق الخدمات المصرفية هو الإشهار، وهو ما لا يقوم به (وبالشكل المناسب) إلا عدد قليل من المصارف عندنا عبر وسائل الإعلام، وقد كان بنك الخليفة أنشطها وهو ما جعله يستقطب الأعداد الهائلة من المودعين والمتعاملين، وهؤلاء كانوا للأسف ضحية سوء التسيير في النهاية.

إن نجاح أي نظام مصرفي يعتمد بالدرجة الأولى على مدى اقترابه من المواطن، وتلبية مختلف احتياجاته التمويلية في حياته اليومية، وهذا يعتمد بدوره على عدة عوامل تجب مراعاتها وأخذها بعين الاعتبار، كالتنوع الجغرافي، التسويق والإشهار، حسن المعاملة... الخ.

إن ألمانيا التي خرجت محطمة من الحرب العالمية الثانية، وبعد تقسيمها إلى دولتين، حاولت ألمانيا الغربية (بحكم نظامها الاقتصادي الحر) أن تقيم في كل مدينة أو قرية أو حي بنكا، وهو ما سمي ببنوك الادخار الشعبية، وذلك لجمع أكبر قدر ممكن من المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمار ثانية، ولم يحن سوى عقد من الزمن حتى استرد الاقتصاد الألماني عافيته بعد أن بدأ من الصفر، وأصبحت ألمانيا الآن قوة اقتصادية عظيمة تنافس الولايات المتحدة واليابان وإن

اندمجت داخل الإتحاد الأوروبي.

ويبدو أن الفشل في تعبئة الادخار واستغلاله الأمثل في السوق المحلية ليس ظاهرة جزائرية فحسب، بل هو ما تعاني منه العديد من البلدان العربية والإسلامية أيضا، وهو ما جعل البنوك الغربية تغزو هذه البلدان في عقر دارها، لعلمها بحجم الادخار الذي يمكن أن تجمعه من هذه البلدان. هل تصدق عزيزي القارئ: بأن بنكا أمريكيا شهيرا هو سيتي بانك CITI BANK قد فتح بنكا إسلاميا 100% في البحرين وسمي (سيتي بانك الإسلامي بالبحرين)!!، وبالمقابل حاولت العديد من البنوك الغربية أن تفتح فروعها للمعاملات الإسلامية لخدمة العملاء المسلمين بالغرب، خاصة في البلدان التي يوجدون فيها بأعداد كبيرة، وكل هذا يعتبر تنافسا في سبيل الفوز بأكبر حجم ممكن من المدخرات.

أما فيما يخص مسابقة نظامنا المصرفي للتطور التكنولوجي فيبدو أنه يبتعد عن الأنظمة المتطورة بسنوات، ولا أدل على ذلك من أن عددا كبيرا من البنوك العربية يصدر البطاقات البنكية العالمية مثل VISA و MasterCard وهو ما لم تتمكن أي من البنوك الجزائرية من القيام به لحد الآن لعدم انفتاحها الكامل على العالم، والاندماج مع العولمة، أما ممارسة العمل المصرفي عبر الأنترنت الذي أصبح شيئا عاديا في معظم البنوك الغربية، فيبدو أن البنوك الجزائرية سوف تطبقه عندما يصبح موضحة قديمة لدى الغرب.

وكمثال عن سياسة بنوكنا في تعبئة الادخار، أذكر يوما أنني أردت فتح حساب بالعمنة الصعبة في مقر إقامتي بورقلة، لا لعمليات استيراد أو تصدير، بل لتسهيل

إجراءات التنقل إلى خارج الوطن في رحلات علمية، فلما قصدت بنوك BEA و CPA أجابوني بأنهم توقفوا عن فتح هذه الحسابات، أما بالنسبة لـ BNA فقالوا بأنهم يفتحون هذه الحسابات خلال يوم واحد في الأسبوع، وبالصدفة فقد بقي حينها أسبوع كامل ليحل ذلك اليوم، ولما كدت أياس قصدت BDL فقبل طلبي بشرط أن أعود بعد بضع ساعات نظرا لغياب الموظف المكلف بمثل هذه العمليات!!، فهل يمثل هذه التصرفات تتحدث عن تعبئة الادخار في الجزائر؟ وكيف الأمر عندما يكون ادخارا بالعملة الصعبة؟

أما من حيث طريقة التعامل مع الزبون وكيفية استقباله في بنوكنا، فيبدو أنه لا يختلف عن حال اقتصادنا المتعب، حيث أذكر هنا كلمة قالها في آخر الملتقى الخبير المصرفي الجزائري الأستاذان عدنان مبارك ممثل البنوك الجزائرية لدى اتحاد المصارف العربية، ومفادها أن في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أحد البنوك توجد لافتة في مدخله مكتوب عليها إذا لم يبتسم لك الموظف فقل لنا (أي الإدارة) وسندفع لك عشر دولارات!!، تذكرت حينها أنني دخلت يوما إلى بنك البركة الجزائري (الإسلامي) في العاصمة، فبادرني الموظف بصوت حاد وبهجته العاصمية وأش تحب خو.

قد يكون هذا الملتقى بوضعه علميا أكاديميا لا يقدم الكثير من الحلول التطبيقية لمشاكل نظامنا المصرفي، لكن أهم نتائجه تمثلت في وضع اليد على الجرح بالنسبة لهذا النظام، كما أنه فتح باب الحوار وأسعا على الساحة الجزائرية حول إشكالية التمويل المصرفي والربا، وهذا شيء ربما يحدد لأول مرة.

إنتهى.